وان الاولى هو الاولى فيلاحظ معنى الاشتمال اللازم للترتيب مع معنى الترتيب والقرينة على ذلك
كلمة على فانها لا تكون صلة للترتيب من غير استعمال الترتيب في معنى الاشتمال الا انه لو استعمل الترتيب فيه وحده
يكون مجازا ولو استعمل في معناه وفي معنى الاشتمال يكون جمعا بين الحقيقة والمجاز ولو استعمل
في معنى ثالث شامل لهما يكون عموم المجاز وقد قالوا ان التضمين ليس بمجاز بل المعنى المضمن
بالفتح ملحوظ في ضمن الترتيب على طريق التبعية وبهذه الملاحظة يصح تعلق كلمة على به على ان يكون
ظرف لغو قوله فلو اعتبر معنى الاحتواء ولكان ظرفا لغوا عطفا على قوله يصح قوله وان لم يعتبر فيه اي
ان لم يعتبر التضمين في قوله رتبته يكون ظرفا مستقرا يعني لا بد في هذا المقام من اعتبار احد
التضمين او التقدير فعلى الثاني يكون المعنى رتبته مشتملا على هذه الامور الخمسة او معقودا على
هذه الامور اذ الخطبة لا عبرة بها في هذا المقام لان الخطبة ذكرت للتبرك بها والكلام في مقصود
الكتاب قوله والمعنى على الاعتبارين اعتبار التضمين واعتبار الظرف المستقر وعلى المعنيين
اللغوي والاصطلاحي فالاعتبارات ستة فلا تغفل قوله جعلت اشارة الى الطريقين المذكورين
في ابراز التضمين واشارة الى ان الاولى جعل المضمن فيه اصلا وجعل المضمن حالا واعتبار زيد
التضمين اولى من اعتبار التقدير والحذف في الكلام لانه خلاف الاصل لا يقال ان المضمن مستفاد
من المحذوف فالحذف مشترك لانا نقول ان ذلك المعنى ملحوظ تبعا للمعنى المضمن فيه فلا حذف
في باب التضمين لان التضمين مقابل للحذف والتقدير قوله وثلث مقالات على مذاق الشارح قوله
او جعلت الكتاب مشتملا ولا يتوهم انه ذكر الترتيب الملزوم واريد اللازم حتى يكون المعنى ح
جعلت الكتاب مشتملا على الامور الخمسة فيكون مجازا مرسلا وهذا احتمال آخر بعدم الملازمة قوله
وان لم يعتبر يكون ظرفا مستقرا الا انا نقول هذا ليس بصحيح من جهة المعنى لان معنى الترتيب مقصود
في مدح الكتاب قال عصام الدين بعضهم ادعى جواز تعلق على بكلمة رتبته بلا اعتبار التضمين
لكن لم يثبت دعواه بدليل وهو المطلوب عنه ثم التحقيق في الظرف المستقر ان يكون متعلقه محذوفا
وان كان من الافعال الخاصة نحو زيد من العلماء اي معدود من العلماء فان كان الافعال من الافعال
العامة يكون ظرفا مستقرا على المشهور وان كان من الافعال الخاصة يكون مستقرا على التحقيق
والله التوفيق قوله ذا في كذا اي لفظ ذا في عبارة السيد السند قدس سره اسم اشارة اشار به
قدس سره الى كلام المصنف الذي نقله الش فالمشبه به كلام المصنف من حيث انه منقول الش او
ملفوظه او الموجود في نسخته والمشبه ايضا كلام المص من حيث انه منقول قدس سره او ملفوظه
قدس سره او الموجود في كثير من النسخ فالملفوظ الواحد تعلق به تلفظان تلفظ الش رح وتلفظ
السيد السند قدس سره او تلفظ المصنف فحصل التغاير ويمكن بيان التغاير بان الملفوظ له وجود
في الكتابة

في الكتابة فله وجودان وجود في خط الش رح ووجود له في خط السيد السند او له وجود
في النسخة التي وصلت الى الش رح وله وجود في كثير من النسخ التي وصلت الى السيد السند
قدس سره فحصل وجودان ويتعلق به نقلان نقل الش رح ونقل السيد السند قدس سره من كثير
من النسخ فوجد منقولات فيمكن بيان التغاير من وجوه والظاهر ان الحيثية هو احتمال النقل
ومن كلامه قدس سره هو اعتبار الوجود فظهر ان الضمير في قوله راجع الى الش رح قوله و
تلك المغايرة كافية دفع لتوهم عدم الصحة من الاتحاد لا ان كل مغايرة كافية في صحة
التشبيه لانه لا بد من وجه شبه متعارف قوله ان هذه بين اي ان هذه العبارة التي نقلها الشارح
عبارة المتن قوله لفظ ثلث ههنا اي في المقام الاول احترازا عن الثاني وهو قوله اما المقالات
المقالات فثلثة كما حكم فيه الش رح واشار اليه في اثناء التقرير حيث قال اما المقالات
فاولها في المفردات اه على ما قال عصام الدين فقول السيد السند رد على الش رح بان السهو في
الاول لا في الثاني كما زعمه الش رح فكان السيد السند والش رح اتفقا على زيادة احدهما
واختلفا في محلها الا ان نسخ الشرح مختلفة في هذا المقام وفي بعضها اما المقالات فثلث
اولها في المفردات اه واحتمال التنبيه الذاهل قائم فحكم الش رح بكون الثاني زائدا سهوا محل
تردد ثم الصواب ان لا يكون ثلث في نسخة الشرح لانه تكرار محض فقدم الذكر في بيان حاصل
المعنى لا بد على حكم الش رح في الثاني بانه سهو فما ذكره عصام الدين سهو قوله سهو عذر له
لانه يقتضي الوجود في الحافظة والزوال عن المدركة بخلاف النسيان فانه يقتضي الزوال عنهما
على ما في المصباح وشرحه قوله ولم ينسب اي لم ينسب السيد هذا السهو الى المصنف والسهو
ليس من الافعال الاختيارية فالناسخ اولى من المصنف لنسبة السهو لان الفعل مضاف
الى اقرب اوقاته وهذه مقدمة مشهورة مسلمة عند العقلاء ومراعاة للاداب مع الا
لان السلف استاد الخلف والاسناد الى القلم اسناد مجازي شايع ايضا عندهم من قبيل
فائته الصلوة وهو من الاداب مع الاخوان ايضا فالمبالغة في امثاله ليس بمراد قوله بل
لا ينسب الصواب لم ينسب قوله وذي اختيار فيه ان السهو ليس من الافعال الاختيارية
اصلا قوله الذي لا شعور له فيه ان فاعل السهو من له شعور فالساهي عالم فلا يتصف به الجماد
فهو من قبيل صام نهاره ففائدته الادب العذر عن الناسخ ايضا لا المبالغة لان السهو في
هذا المقام بعينه ليس بقطعي فالمبالغة لا تناسب المقام قوله يدل على ذلك اه يشعر بان
الشارح غفل عنه لانه قدس سره قد رد على الشارح بان نظم ما سبق كلامه قدس سره انه
جازم بكونه سهوا في الاول فلا بد ان يكون الدليل قطعيا ويحتمل انه قدس سره ظان به كما ذهب
اليه عصام الدين ودعوى المبالغة من الحشي بعيد الاول لكن الكلام في دلالة الدليل على المدعى فان
كان المطلب

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)